



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2023/12/13

الحاكمة هوكول توقع أربعة قوانين جديدة لحماية المستهلكين من التلاعب بالأسعار والديون الطبية والممارسات التجارية غير العادلة

يحظر التشريع S.608C/A.5653B بيع الأدوية بسعر مفرط بشكل غير معقول أثناء نقص الأدوية

يحظر التشريع S.4907A/A.6275A على المستشفيات والمتخصصين في الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف الإبلاغ عن الديون الطبية لوكالات الائتمان

يتطلب التشريع S.5941B/A.3245D من الشركات إخطار العملاء بتجديد الاشتراك التلقائي وتقديم تعليمات واضحة للإلغاء

يوضح التشريع S.1048A/A.2672B أنه يجب على التجار نشر أعلى سعر قد يدفعه المستهلك مقابل المنتج بغض النظر عن طرق الدفع

وقعت الحاكمة هوكول اليوم تشريعًا لحماية المستهلكين في نيويورك من التلاعب بأسعار الأدوية والعواقب المالية المستمرة المتعلقة بالديون الطبية. بالإضافة إلى ذلك، وقعت الحاكمة على مشاريع قوانين من شأنها الحد من خدمات الاشتراك الجائرة، والارتباك حول أسعار العديد من السلع والخدمات. يحظر التشريع S.608-C/A.5653-B بيع الأدوية بسعر مفرط بشكل غير معقول طوال فترة نقص الأدوية. يحظر التشريع S.4907A/A.6275A على المستشفيات والمتخصصين في الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف الإبلاغ عن الديون الطبية إلى وكالات الائتمان. يتطلب التشريع S.5941B/A.3245D من الشركات إخطار العملاء بتجديد الاشتراك التلقائي وتقديم تعليمات واضحة لإلغاء الخدمات المذكورة. يوضح التشريع S.1048A/A.2672B أنه يجب على التجار نشر أعلى سعر قد يدفعه المستهلك مقابل منتج ما، بغض النظر عن طرق الدفع.

"مع استمرار ارتفاع التكاليف والتضخم، تُعدُّ حماية المستهلك إحدى الطرق التي تمنح بها ولايتنا سكان نيويورك المزيد من القوة الشرائية وحفظ الأموال التي حصلوا عليها بشق الأنفس في جيوبهم"، قالت **الحاكمة هوكول**. "سيساعد هذا التشريع على حماية الأفراد الذين يعانون من الديون الطبية، والاشتراكات غير المرغوب فيها، والارتباك بشأن الأسعار في السجل. لا ينبغي لأحد يواجه العراقل لحماية موارده المالية، واليوم نتخذ خطوات لمساعدة سكان نيويورك في رحلاتهم نحو الحرية المالية."

يحظر التشريع S.608C/A.5653B بيع الدواء بسعر مفرط بشكل غير معقول أثناء نقص الأدوية ([كما أعلنت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية](#)). وعمومًا، قد يشمل "السعر المفرط بشكل غير معقول" تفاوتًا صارخًا بين السعر الذي يتقاضاه البائع أثناء الاضطراب غير الطبيعي للسوق، والسعر الذي يتم تحصيله قبل ذلك مباشرة.

قالت **الممرضة القانونية عضو الجمعية التشريعية كارينز ريبس**: "أحبي الحاكمة هوكول لتوقيعها على هذا التشريع المحوري اليوم. بصفتي متخصصة في الرعاية الصحية وممثلة لمجتمع به عدد كبير من كبار السن، أدرك جيدًا أن تكلفة الأدوية الموصوفة مرتفعة بشكل صارخ. يعالج هذا التشريع أزمة القدرة على تحمل التكاليف والحصول على الرعاية الصحية

من خلال السماح لولاية نيويورك بمقايضة ومعاقبة الكيانات التي تشارك في التلاعب بأسعار الأدوية، بسبب نقص الأدوية. سيسمح هذا القانون الجديد لمسؤولي الولاية بتحليل وتحديد وإشراك الجهات الفاعلة السيئة التي تسعى إلى الاستفادة بشكل مفرط من ارتفاع أسعار الأدوية الموصوفة، مما يترك كبار السن والمعوقين والأكثر تهميشًا دون أدوية تشتد الحاجة إليها أو القدرة على دفع فواتيرهم الأخرى. إنني أقدر الحاكمة هوكول والمدعية العامة جيمس على قيادتهما في هذه القضية وأتطلع إلى تنفيذ هذا القانون."

يحظر التشريع S.4907A/A.6275A على المستشفيات ومتخصصي الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف إبلاغ وكالات الائتمان عن الديون الطبية للفرد المحملة على البطاقة الطبية. البطاقة الطبية هي بطاقة ائتمان يقدمها مقدمو الخدمة خصيصًا لدفع خدمات أو منتجات أو أجهزة الرعاية الصحية.

وفقًا لدراسة أجريت عام 2023 من المعهد الحضري، فإن 740,000 من سكان نيويورك لديهم ديون طبية في تقارير الائتمان الخاصة بهم مع احتمال إحالة الأشخاص من ذوي البشرة الملونة إلى مكتب الائتمان بمقدار الضعف، ويزيد احتمال إحالة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض إلى ثلاثة أضعاف. من خلال منع المستشفيات والمتخصصين في الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف المعتمدة من إبلاغ وكالات الائتمان عن الديون الطبية، فإن هذا التشريع سيسهل على سكان نيويورك الحصول على وظائف وتأمين الائتمان واستئجار الشقق ودفع تكاليف تعليم أطفالهم وبناء ثروة طويلة الأجل.

قال عضو مجلس شيوخ الولاية غوستافو ريفيرا: "أنا ممتن جدًا للحاكمة هوكول وتحالفنا لوقوفهم معًا لتخفيف عبء تأثير الديون الطبية في تقارير الائتمان على سكان نيويورك. سيمنع قانون الإبلاغ العادل عن الديون الطبية الديون الطبية من الإضرار بالاستقرار المالي للمرضى ويخفف من الخوف من طلب الرعاية الطبية بسبب التكلفة في مجتمعاتنا الأكثر ضعفًا. إنني أتطلع إلى العمل معًا للتخلص من الديون الطبية وضمان رعاية صحية عالية الجودة وبأسعار معقولة لكل سكان نيويورك."

قالت عضو الجمعية التشريعية أمي بولين: "هذا يوم انتصار لسكان نيويورك من خلال التوقيع على ثلاثة من مشاريع قوانين حماية المستهلك الخاصة بي. يعالج التشريع S.4907A/A.6275A المشكلة الشائكة المتمثلة في الديون الطبية التي تؤثر على الآلاف من سكان نيويورك. سيحظر هذا القانون الجديد تحصيل الديون الطبية أو الإبلاغ عنها من قبل وكالة الإبلاغ عن المستهلك. يجب أن نحمي المرضى من العقاب على فعل الشيء الصحيح: وهو رعاية الصحة البدنية والعقلية لأفراد أسرهم."

قال مفوض الصحة بالولاية الدكتور جيمس ف. ماكدونالد: "إن إجراءات الحاكمة هوكول تحظر تحصيل الديون الطبية من وكالة حماية المستهلك أو تضمينها كجزء من تقرير المستهلك، الأمر الذي أثر بشكل غير متناسب على كبار السن في نيويورك والأشخاص ذوي البشرة الملونة. يعالج هذا التشريع الخسائر التي ألحقتها الديون الطبية بالأمن المالي للأفراد وهي خطوة مهمة نحو حماية جميع سكان نيويورك من الديون الطبية وتزويدهم بالحرية المالية التي يستحقونها."

قالت مديرة الرابطة الأمريكية للمتقاعدين في ولاية نيويورك (AARP) بيث فينكل: "سيزيل هذا القانون الجديد العقوبات التي تحول دون قدرة سكان نيويورك على شراء المنازل أو الحصول على قروض أو الادخار للتقاعد. لا ينبغي لأحد أن يخاطر بمستقبله المالي من خلال الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجها، وتشديد الرابطة الأمريكية للمتقاعدين في نيويورك (AARP) بالحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع القانون هذا. إن منع مقدمي الخدمات الطبية من إرسال الديون الطبية إلى وكالات الإبلاغ عن الائتمان من شأنه أن يساعد بشكل خاص سكان نيويورك الأكبر سنًا، والذين ينخفض دخلهم غالبًا بينما تزداد نفقاتهم الطبية - والذين تنمو أعدادهم بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العائلات ذات البشرة السوداء والإسبانية/اللاتينية الأكبر سنًا أعباء ديون أعلى بكثير من العائلات ذات البشرة البيضاء الأكبر سنًا. نشكر رعاة مشروع القانون السناتور غوستافو ريفيرا وعضو الجمعية التشريعية إيمي بولين ومجلسيهما على تمرير هذا التشريع في وقت سابق من هذا العام وجعل هذا القانون الجديد ممكنًا."

قال ديفيد آر جونز، الرئيس والمدير التنفيذي لجمعية خدمة المجتمع في نيويورك: "لقد أظهرت الحاكمة هوكول قيادة حكيمة في معالجة أزمة الديون الطبية للولاية، بعد أن سنت أربعة مشاريع قوانين لتصبح قوانين نافذة في العامين الماضيين، بما في ذلك تشريع يحظر على مقدمي الرعاية الصحية وضع امتيازات على منازل المرضى والحجز على أجورهم في قضايا تحصيل الديون الطبية. من خلال التوقيع على قانون الإبلاغ عن الديون الطبية العادلة اليوم، توضح الحاكمة أن حماية سكان

نيويورك من ممارسات تحصيل الديون الطبية الجائرة التي يمكن أن تسبب الانهيار المالي للمستهلكين لا تزال تمثل أولوية لإدارتها."

يتطلب التشريع S.5941B/A.3245D من الأعمال التجارية إخطار المستهلكين بالتجديد التلقائي القادم أو رسوم الخدمة المستمرة قبل 45 يومًا من الرسوم. كما يتطلب من الأعمال التجارية تضمين تعليمات حول كيفية إلغاء التجديدات التلقائية أو رسوم الخدمة المستمرة كجزء من الإشعار الموجه إلى المستهلك.

**قال بريان كافانا، عضو مجلس شيوخ الولاية:** "يدفع معظم سكان نيويورك مقابل خدمة واحدة على الأقل من خلال نموذج اشتراك. تشمل هذه الخدمات الترفيه الرقمي وخدمات توصيل الوجبات المتكررة وبرامج التمارين والنظام الغذائي. على الرغم من أن هذه الخدمات قد تكون مريحة ويمكن الوصول إليها، فقد تبنت العديد من الأعمال التجارية ممارسات تسويق الاشتراك الخادعة التي تجعل الأمر سهلًا جدًا للتسجيل ولكن أصعب بكثير للإلغاء. في كثير من الأحيان، يوافق المستخدمون دون علمهم على التجديدات التلقائية، مما يؤدي إلى رسوم غير معروفة وغير مرغوب فيها. يتطلب هذا التشريع من العمل التجاري إخطار المستهلك بالتجديد التلقائي القادم أو رسوم الخدمة المستمرة قبل 15 إلى 30 يومًا من هذه الرسوم، وتضمن تعليمات حول كيفية إلغاء الاشتراك. سيضمن هذا التشريع الشفافية من شركات خدمات الاشتراك ويساعد على حماية سكان نيويورك من ممارسات التسويق الخادعة التي تستخدمها هذه الشركات في كثير من الأحيان. أشكر عضو الجمعية إيمي بولين لمناصرتها مشروع القانون هذا في الجمعية والحاكمة كاتي هوكول لتوقيعها عليه ليصبح قانونًا."

**قالت عضو الجمعية التشريعية أمي بولين:** "يتطلب التشريع S.5941B/A.3245D من الأعمال التجارية إخطار المستهلكين برسوم تجديد الاشتراك التلقائي القادمة قبل 15 يومًا على الأقل من الرسوم. مع استمرار نمو "اقتصاد الاشتراكات" لدينا، غالبًا ما يدفع الأشخاص مقابل الاشتراكات التي لم يعودوا يستخدمونها دون أن يدركوا ذلك. ومما يضاعف المشكلة هو أن الأعمال التجارية قد تبنت ممارسات تسويق خادعة في للاشتراك تجعل التسجيل في غاية السهولة وإلغاء الاشتراك في غاية الصعوبة. سيوفر هذا التشريع الشفافية ويساعد على حماية سكان نيويورك من الدفع المستمر مقابل الأشياء التي لا يستخدمونها أو يريدونها."

يتطلب التشريع S.1048A/A.2672B من الأعمال التجارية أن تنشر بوضوح أعلى سعر يمكن أن يدفعه المستهلك مقابل معاملات معينة، بما في ذلك أي رسوم إضافية. ينص التشريع أيضًا على فرض عقوبة مدنية تصل إلى 500 دولار ضد كل انتهاك.

يسمح للأعمال التجارية في نيويورك بتقديم أنظمة تسعير من مستويين يتم فيها ترحيل سعر بطاقة الانتماء لبعض معاملات المبيعات جنبًا إلى جنب مع السعر النقدي. من خلال مطالبة الأعمال التجارية بنشر أعلى سعر قد يدفعه المستهلك، يساعد هذا التشريع على تعزيز الشفافية وضمان إبلاغ المستهلكين بمشتراتهم.

**قال عضو مجلس شيوخ الولاية جيريمي كوني:** "إن الشفافية في التسعير أمر بالغ الأهمية حتى يتمكن الناس من اتخاذ قرارات مستنيرة عند إنفاق أموالهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس. إن مطالبة الأعمال التجارية بالكشف عن الرسوم الإضافية لبطاقات الانتماء يساعد المستهلكين على فهم التكلفة الإجمالية بشكل أفضل. شكرًا للحاكمة هوكول على توقيع هذا التشريع وغيره من التشريعات لحماية المستهلكين."

**قالت عضو الجمعية التشريعية أمي بولين:** "يحمي التشريع S.1048A/A.2672B سكان نيويورك من الرسوم الإضافية المخفية من خلال مطالبة البائعين بنشر سعر الرسوم الإضافية لبطاقة الانتماء بوضوح. يجب الآن الكشف عن الرسوم الإضافية لبطاقات الانتماء بوضوح حتى يكون العملاء على دراية كاملة بها مقدمًا وليس فقط عندما يذهبون للدفع. يتعلق هذا التشريع بالشفافية والإنصاف ومنع تضليل المستهلكين عند إجراء عمليات الشراء باستخدام بطاقات الانتماء. أشكر الحاكمة هوكول على اتخاذ هذه الخطوات الهامة لحماية المستهلكين في نيويورك."

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418  
سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكم: [ny.gov/signup](http://ny.gov/signup) | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)